التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

الإطار العام لمكافحة الإرهاب في ظل الإستراتيجيات

أ. د. فرحات الحرشاني
مستشار بالتحالف الإسلامي
العسكري لمحاربة الإرهاب

قضايا الإرهاب

إصدار شهري يصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

المشرف العام

اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي

الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب / المكلّف

رئيس التحرير

عاشور بن إبراهيم الجهني

مدير إدارة الدراسات والبحوث

ملاحظة: الأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبِّر عن رأي الكاتب ولا تعبِّر عن رأي التحالف بالضرورة

الإطار العام لمكافحة الإرهاب
في ظل الإستراتيجيات

أ. د. فرحات الحرشاني
مستشار بالتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

يمثل الإرهاب منذ عدة سنوات المشكلة الأمنية الأولى للدول في القرن الحادي والعشرين، وتخطت آثاره الكارثية كل الحدود وأثرت سلبًا على جميع دول العالم. فالتهديدات والهجمات الانتحارية هدفها زرع الخوف في كل أركان العالم لتحقيق أهدافها الأيديولوجية والسياسية على مستوى واسع. ويتسم تطور الجماعات الإرهابية في السنوات الأخيرة بنشأة حركات تهدف ليس فقط إلى بث الرعب أو زعزعة الأمن والسلم وإنما إلى تكوين بما يسمى «بالدولة»، أي إلى احتلال أجزاء من دول موجودة وتعويضها بمنظومة جديدة تخضع إلى نواميس وقرارات تقررها هذه المجموعات وتكون مبنية بصفة عامة على ترويع السكان وتخويفهم وإخضاعهم إلى أنظمة بدائية وعنيفة وخارجة عن نطاق التاريخ والدولة الحديثة.

من هنا نفهم أنه لم يعد بمقدور أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها العسكرية أو التكنولوجية أن تحارب الإرهاب بمعزل عن بقية الدول. لهذا أصبح التعاون الدولي الوسيلة الأكثر نجاعة في الحرب ضد هذه الآفة الغير وطنية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم عام لثلاثة نقاط أو مستويات لا بد من معرفتها واستيعابها لفهم الجهود الدولية والإقليمية والوطنية بما فيها تجربة التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب لفهم الإرهاب واجتثاثه من جذوره.

قبل الخوض في هذه المسائل يهمنا أن نُعرِّف ببعض المفاهيم الأساسية:

مفهوم الإرهاب

الإرهاب هو ظاهرة معقدة جدًا وتعريفه ما زال يمثل مجال نقاش في الأوساط القانونية والسياسية. ويكمن السبب الأساسي في المشكلات السياسية التي تتعلق في الحقيقة ليس بتعريف الأعمال الإرهابية التي يتفق عليها الجميع، ولكن في تعريف المفهوم نفسه على أساس الهدف أو الأهداف أو الأطراف التي تقوم بهذه الأعمال.

هناك شقان لتعريف الإرهاب:

- **الشق الأول** يُعرِّف الإرهاب **بأهدافه** وهي مرتبطة كما يقول البعض بالأهداف أو المجال السياسي: أي عمل عنيف أو إجرامي مرتبط بأهداف سياسية.

- **يعرّف الشق الثاني** الإرهاب بمضمونه أو بالوسائل أي اعتماد الرعب والعنف مهما كان الهدف.

من الناحية القانونية لم يعتمد المجتمع الدولي حتى الآن تعريفاً شاملاً للإرهاب بل هناك تعريفات مختلفة في بعض الأحيان في العديد من الاتفاقات الجزئية ابتداء من اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب في إطار عصبة الأمم لعام 1937م التي تنص على أنه "أعمال إجرامية موجهة ضد دولة، والغرض منه إثارة الرعب لدى شخصيات أو مجموعات معينة من الأشخاص". وهناك كذلك اتفاقيات وصكوك عديدة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي منذ عام 1994م وعام 2004م. وفي نفس الإطار يجب ذكر الاتفاقيات الإقليمية بداية بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998م واتفاقية 1999م لمنع الإرهاب ومكافحته المبرمة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية.

وفي كل هذه النصوص أُسس التعريف على معيار المضمون وليس الهدف أو الأهداف: وعلى سبيل المثال تعرِّف الاتفاقية العربية الإرهاب أنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيًا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي جماعي أو فردي، يهدف إلى بث الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".

وقامت العديد من الدول بمراجعة تشريعاتها الجنائية لتتلاءم مع أحكام الاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها، وحتى يتسنى للنظام القانوني للدول أن يتوافق مع السياسة الجنائية الدولية لمكافحة الإرهاب.

وهناك العديد من النصوص التي تعرف "**العمل الإرهابي**" أكثر من الإرهاب والبعض من هذه التعريفات تتوسع في التعريف ليشمل أعمالاً عديدة بما فيها الإخلال بالنظام العام، ولكن يتفق مجملها على أن الإرهاب يكمن في بث الرعب بين السكان وزعزعة الدولة والاستقرار الوطني.

ويختلف مفهوم الإرهاب عن المفاهيم المجاورة. وتكمن الصعوبة هنا في أن مفهوم الإرهاب يختلط بمفاهيم أخرى قد يتشابه معها في الظاهر لكنها تختلف في الجوهر:

الإرهاب والتطرف

يكمن الاختلاف في أن الإرهاب يتجاوز التطرف وذلك بتحول الفكر إلى الفعل. وبالتالي ليس كل متطرف إرهابي لكن كل إرهابي متطرف، بالرغم من أن المرور من مرحلة إلى الأخرى يجب معالجتها والتفطن لها بصفة مبكرة خاصة عندما يكون التطرف عنيفًا.

الإرهاب وجريمة العنف السياسي

يفترض العمل الإرهابي فعل عنف له طابع سياسي أو آخر لكن كل جريمة سياسية عنيفة لا تفترض بالضرورة عملاً إرهابيًا (مثلاً الاغتيال السياسي أو أعمال العنف الناتجة عن الانتخابات).

الإرهاب والجريمة المنظمة

تتشابه الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة على عدة

مستويات، ويتمثل أهمها في التنظيم السري. كما تتشابهان في الجانب العابر للحدود وعلى مستوى التنظيم. وتشكل الاثنتان تهديدات خطيرة تمس الأمن والاستقرار الوطني والدولي وانتهاك حقوق الإنسان والقيم الإنسانية الخالدة. ولكن يكمن الاختلاف في أن الجريمة المنظمة ليست نشاطًا إجراميًا واحدًا بل هي مشروع إجرامي يغطّي عدة أنشطة إجرامية: مثلاً الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين وغسل الأموال بينما يتكون الإرهاب من نشاط إجرامي واحد. والهدف من الجريمة المنظمة هو عادة الحصول على أموال وأرباح ضخمة غير مشروعة، بينما يهدف الإرهاب عمومًا إلى الاستيلاء على السلطة أو على الأقل يهدف إلى زعزعة نظام الحكم أو ترهيب المواطنين لأسباب عديدة، منها فرض قناعات معينة.

الإرهاب والمقاومة المسلحة

تُعرَّف المقاومة المسلَّحة على أنها العمليات القتالية التي تقوم بها عناصر وطنية، وتختلف عن أفراد القوات المسلحة النظامية، للدفاع عن المصالح الوطنية ضد القوى الأجنبية.

وبالتالي هناك أوجه تشابه بين العمليات الإرهابية والمقاومة المسلَّحة في استخدام القوة والعنف لتحقيق الهدف المنشود إلى جانب الذعر والخوف الناتج عن استخدام القوة أو التهديد بها. لكن هناك أوجه اختلاف يبدو تكييفها القانوني صعبًا في بعض الأحيان. حيث تتسم المقاومة المسلَّحة بخاصية هامة، وهي الشرعية والمشروعية؛ لأن هدفها الأخير هو الدفاع عن الوطن وتحريره وهذا ما يفسر شرعية المقاومة المسلَّحة إزاء القانون الدولي. بينما يهدف الإرهاب إلى زعزعة الاستقرار وتهديد السلم والأمن الدوليين وينتهك كل الأعراف الدولية والشرائع الإنسانية.

نستخلص من كل ذلك صعوبة تعريف الإرهاب وهذا ما يفسر أنه ليس هناك اتفاقية دولية عامة بخصوص الإرهاب أو بخصوص تعريف الإرهاب. وهذا يرجع إلى عدم اتفاق المجموعة الدولية حول مفهوم موحد للإرهاب ولأسباب تاريخية سياسية.

وفي علاقة مع منظمات التحرر الوطني في نضالها ضد الاستعمار تعتبر بعض الدول أن هذا النضال يرتقي إلى أعمال إرهابية بحتة يستحق المساءلة القانونية والأمنية وأخرى تعتبره عمليات تحرر وطني تستحق المساعدة والدعم. وكرست ممارسة منظمة الأمم المتحدة صعوبة تعريف مفهوم الإرهاب التي تمنع استعمال القوة في الميثاق، ولكنها تستثني العنف الذي تمارسه حركات التحرر الوطني في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها وكفاح الشعوب في البلدان المحتلة والمستعمرة.

هناك مسائل جانبية في العلاقة مع الإستراتيجية المُثلى لمكافحة الإرهاب تتعلق خاصة بالعلاقة بين الإرهاب والدين.

- يرى الكثير من وسائل الإعلام والسياسيين خاصة في البلدان الغربية أن هناك علاقة بين الدين، والإسلام خاصة والإرهاب. كما إن البعض يظن أن مصطلح "الجهاد" هو مرادف للعنف والإرهاب. يبدو الجواب عن هذه الإسلاموفوبيا سهلاً نوعًا ما: فالإرهاب قديم جدًا وتواجد بصفة مستقلة عن الإسلام بل وفي بلدان غير مسلمة. في القرن السابع عشر والثامن عشر والثورة الفرنسية خاصة كانت فترة "الإرهاب La terreur" للثورة الفرنسية بين 1793م و 1794م من الخاصيات الأساسية لتداعيات تلك الفترة الدموية. وعرفت الثورة البلشفية بين 1905م و1917م نفس الطريقة العنيفة في الوصول إلى السلطة والإبقاء عليها. ونلاحظ نفس الاتجاه في عدة دول كاليابان مثلاً الذين اخترعوا مفهوم الانتحاري kamikaze. وعرفت ثورات التحرر الوطني نفس الاتجاه حيث أن الدول المُستعمرة في إفريقيا وآسيا كانت تعتبر مناضلي التحرر الوطني إرهابيين.

وبالتالي وفي كل هذه الحالات كان الإسلام موجودًا ولم نتكلم عن الإرهاب في الدول الإسلامية إلا في فترة تعد قريبة نوعًا ما.

- علاقة الإرهاب بالفقر

في علاقة الإرهاب بالفقر ترى بعض النظريات أن هناك علاقة سببية بين الاثنين ويكفي محو الفقر لكي يزول سبب الإرهاب. تعد هذه النظرية مجانبة للحقيقة إلى مدى بعيد. صحيح أن الإرهاب ينمو عادة في مجتمعات هشة وفقيرة ومهمشة. لكن ليس هناك علاقة سببية أو حتمية بين الاثنين ويعود ذلك لسببين اثنين:

- هناك مجتمعات فقيرة جدًا من حيث دخل الفرد والناتج المحلي ولكن ليس فيها إرهاب متفش أو على الأقل تبدو

ظاهرة الإرهاب فيها استثنائية.

- من ناحية أخرى ينمو الإرهاب ويتفشى كذلك في بلدان غنية وهناك العديد من الإرهابيين ولدوا وترعرعوا في أوساط عائلية مرتفعة اجتماعيًا.

في الحقيقة يمكن الجزم بأن الإرهاب هو فكر قبل كل شيء. وهو مستقل عن الدين والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

إذًا كيف يمكن أن نحارب ونكافح هذه الآفة لاقتلاعها من جذورها؟

من المهم التذكير أن محاربة الإرهاب عسكريًا وأمنيًا هي ضرورية ولكن لا تكفي لوحدها، وهذا ما حدث تقريبًا منذ أكثر من عشرين عام خاصة على أحداث سبتمبر 2001م. حيث كان الإرهاب منحصرًا تقريبًا في بعض الأماكن، ومنذ ذلك التاريخ تفشى في كل الدول تقريبًا تزامنًا مع ازدياد عدد المنظمات الإرهابية وتفريعها ونموها المتزايد وتطوير أساليبها وتأثيرها الخطير خاصة على عقول الشباب وشرائح جديدة من المجتمع.

في الحقيقة وبكل موضوعية يمكن الجزم أن المجموعة الدولية أخفقت نوعًا ما في محاربة الإرهاب! وحسب عدد لا يستهان به من الخبراء يكمن سبب هذا الإخفاق في التركيز فقط على الحل العسكري دون سواه.

وبالتالي بما أن الإرهاب فكر، فيجب أن تخضع محاربته إلى إستراتيجية متعددة الأوجه.

وفي هذا الإطار منذ تفشي الظاهرة الإرهابية عملت المجموعة الدولية على التفكير وإقرار إستراتيجيات عديدة لمحاربة الإرهاب، وذلك على ثلاثة مستويات: العالمي، والإقليمي، والوطني.

إستراتيجيات مكافحة الإرهاب

قبل طرق هذه المسألة يجب توضيح مفهوم الإستراتيجية لأنه ضروري لاستيعاب الموضوع.

يقول كارل فون كلاوزفيتز Carl Von Clausewitz وهو أشهر منظري فن الحرب [1] "إن التكتيك يستخدم لتنظيم عملية قتال الوحدات العسكرية، وأما الإستراتيجية فهي فن القتال الذي يستخدم من أجل الحرب النهائية"، وتعتبر الإستراتيجية من أقدم المفاهيم التي عرفتها البشرية، حيث ظهرت لأول مرة في المجال العسكري وارتبطت لسنوات متتالية بالانتصارات أو الإخفاقات العسكرية في الحروب. ولكن مع السعي لتحقيق التنمية البشرية ونمو القدرات الدولية والاقتصادية تم توسيع هذا المفهوم إلى عدة مجالات أهمها المجالان السياسي والاجتماعي، إلى أن تطور استخدام هذا المصطلح وتوغل في جميع المجالات والأنشطة البشرية.

التعريف الضيق لمفهوم إستراتيجية

مصدر الكلمة إغريقي stratos أي جيش و agayn أي قيادة، و يعني ذلك علم او فن قيادة المعارك. ومن هنا يأتي التعريف الضيق والتقليدي لهذا المفهوم والذي يقتصر على المجال العسكري. وكان أول ظهور لهذا المفهوم في الكتابات الصينية القديمة مثل الكتاب الشهير"فن الحرب" للمفكر الصيني Tu Sun الذي نشره في بداية القرن الخامس قبل الميلاد. كما عرفها Von Carl Clausevitz بأنها "استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب، أو استخدام الصراع لفرض الهدف السياسي". وقد عرفها قاموس Oxford بأنها "الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات بما يمكن من السيطرة على الموقف بصورة شاملة". وبالتالي يمكن القول إن الخيط المنهجي الذي يجمع بين كل التعريفات السابقة أن الإستراتيجية العسكرية هي فن التصرف في المعارك واستغلال الحروب في تحقيق الأهداف السياسية بكل الأشكال. ونلاحظ إذن علاقة الإستراتيجية العسكرية بالمصالح السياسية واعتمادها كأداة لتخطيط وتجسيد الأهداف المستقبلية المتعلقة بالمجال السياسي. لكن مع تطور البشرية وتوسع الأهداف السياسية والدولية، تطور مفهوم الإستراتيجية وتوسع استعماله في مجالات أخرى.

(1) عاش كلوس فيتز (1831–1780) العديد من الحروب الأوروبية وهو معروف بكتابه الشهير Vom Kriege «**عن الحرب**» وبمقولته الشهيرة: «أن الحرب ليست إلا امتداد للسياسة بوسائل أخرى».

التعريف الواسع لمفهوم الإستراتيجية

في القرن العشرين، توسع استعمال مصطلح الإستراتيجية وانتقل من المجال العسكري إلى كل المجالات تقريبا بداية من المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مرورًا بكل المجالات المعرفية.

بدأ استعمال الفكر الإستراتيجي في كل الميادين لبلوغ هدف محدد مسبقًا فظهرت عدة تعريفات معاصرة أسندت لمصطلح الإستراتيجية نذكر منها أنها "مجموعة من القرارات والنشاطات المتعلقة باختيار الوسائل والاعتماد على الموارد من أجل تحقيق هدف معين". أو بأنها "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب".

وبالتالي نفهم أن الإستراتيجية حسب التعريفات السابقة تتعدى مجرد كونها تخطيطًا أو تكتيكًا بل هي فن من الفنون المتمثلة في حسن استغلال الظروف واعتماد الوسائل المتاحة لتحقيق هدف أو اهداف معينة. بعبارة أخرى يمكن تعريفها بصفة أوسع وأشمل، أنها كل تخطيط العناصر الفكرية والمادية والاجتماعية الموجودة بهدف تحقيق أهداف معينة ومدروسة مسبقًا سواء في مجال معين وخاص أو تنفيذًا لسياسة دولة.

في النهاية يمكن أن نستنتج أن لمفهوم الإستراتيجية اتجاهين اثنين:

- **الاتجاه الأول** هو التوجه المتخصص أو الإستراتيجية المتخصصة التي تمثل الفكر الإستراتيجي المتعلق بدراسة أهداف نشاط معين من الأنشطة الفرعية للدولة كالتعليم والأمن والاقتصاد.

- **الاتجاه الثاني** شامل أو عام لأنه يمثل الإستراتيجية القائمة على تحقيق الأهداف السياسية بصفة عامة سواء في حالات السلم أو الحرب.

وهذا ما يعنينا في هذا المقال. وسندرس بالتالي الإستراتيجية في مفهومها الواسع واتجاهها الشامل، وهي إستراتيجية التحالف بالمقارنة مع الإستراتيجيات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية الشاملة التي سيقع اعتمادها في الحرب على الإرهاب. ولكن يجب توضيح مفهوم الإستراتيجية مع المفاهيم المجاورة.

- تختلف الإستراتيجية عن عدة مفاهيم مجاورة مثل مفهوم السياسة الخارجية التي تبدو أشمل من الإستراتيجية حيث أن السياسة الخارجية تتمثل في إحدى أدوات الإستراتيجية. في نفس السياق تختلف الإستراتيجية عن التخطيط، حيث يمثل التخطيط إطارًا نظريًا يجمع أهداف الدولة المرجو تحقيقها وتعتبر الإستراتيجية أوسع وأشمل من الخطة، إذ أنها يمكن أن تحتوي على أكثر من خطة في مجال واحد أو في عدة مجالات، لكن هناك علاقة تكاملية بين الإثنين إذ يحتاج التخطيط إلى الإستراتيجية لترجمة تطلعاته. وفي المقابل تحتاج الإستراتيجية إلى وجود تخطيط مسبق يمثل الإطار النظري الذي سيوجه أعمالها حتى لا تقع في مأزق الارتجال والارتباك العشوائي.

كذلك تختلف الإستراتيجية عن التكتيك، ويمكن تعريف التكتيك بأنه فن الجمع بين الوسائل العسكرية في القتال. وعندما نتحدث عن التكتيك فإننا نتحدث عن مجال العمليات المستخدمة لبقاء المحارب على ساحة المعركة، حيث يتجسد في التمويه والمراوغة في الدفاع والهجوم بشكل مفاجئ. ويحيل استعمال مصطلح التكتيك، عمومًا إلى رؤية قصيرة المدى. بينما تتعلق الإستراتيجية بالسلوك العام للحرب، فهي تعمل على تحديد خطة شاملة وتعزيز القدرة على تسلسل العمليات التي يجب تنفيذها على مدى طويل لبلوغ الهدف المرجو.

1) الإستراتيجيات على المستوى العالمي

من بين الإستراتيجيات العالمية التي يجب عرضها:

إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

في عام 2006م، تم نشر إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في شكل قرار وخطة عمل (قرار الجمعية العامة 60/288)، التي تهدف إلى مواصلة تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجالات مثل منع نشوب النزاعات ودعم التفاوض والوساطة والتوفيق بين العلاقات الدولية والتسوية القضائية وسيادة القانون وحفظ السلام من أجل المساهمة في نجاح الحلول المقترحة للنزاعات دون اندلاع صراع.

وهي إستراتيجية عالمية منفصلة نشرت لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب الوطنية والإقليمية والدولية مبنية على أربع ركائز هي كالتالي: "تدابير لمعالجة الظروف المؤدية إلى

انتشار الإرهاب، وتدابير منع الإرهاب ومكافحته، وتدابير لتعزيز الوسائل المتاحة للدول لمنع الإرهاب ومكافحته ولتعزيز الدور الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، وأخيرًا تدابير ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون كأساس أساسي لمكافحة الإرهاب.

تُعد الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وثيقة حية إذ تراجعها الجمعية العامة كل عامين ومصممة للتكيف مع أولويات الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب".

إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هي أداة شاملة فريدة من نوعها مصمّمة لدعم جهود مكافحة الإرهاب على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وقد اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتوافق الآراء، ووافقت لأول مرة على نهج إستراتيجي وعملي مشترك لمكافحة الإرهاب. لا تكتفي الإستراتيجية العالمية ببعث رسالة واضحة مفادها أن الإرهاب غير مقبول بجميع أشكاله ومظاهره، ولكنها تنصّ أيضًا على إجراءات ملموسة يجب اتخاذها بشكل وطني أو دولي لمنع الإرهاب ومكافحته. وهي تشمل مجموعة واسعة من التدابير مثل تعزيز قدرة الدولة الاستباقية على مواجهة التهديدات الإرهابية أو حتى تنسيق الأنشطة لمكافحة الإرهاب في منظومة الأمم المتحدة مع دعم التعاون الدولي.

2) الإستراتيجيات على المستوى الإقليمي

2-1 الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب

في مارس 2017، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي إستراتيجية بشأن مكافحة الإرهاب تعزز قواعد الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي لمنع الهجمات الإرهابية ومعالجة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. واعتمدت المفوضية الأوروبية إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام 2020م الصادرة في 24 يوليو 2020م، والتي تمثل إستراتيجية بحث أمني للاتحاد الأوروبي للفترة من 2020 إلى 2025 وشملت مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ومنع واكتشاف التهديدات المختلطة وزيادة مرونة البنية التحتية الحيوية، لتعزيز الأمن السيبراني وتعزيز البحث والابتكار. يذكر أن الإستراتيجية الأوروبية وضعت الأدوات والتدابير التي يجب تطويرها على مدى السنوات الخمس لضمان الأمن المادي التقليدي والرقمي.

- **إحدى الأولويات الأربع لإستراتيجية الاتحاد الأمني هي:**

1. حماية أوروبا من الإرهاب والجريمة المنظمة. وتعلن الإستراتيجية دومًا عن تبني أجندة مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي، جنبًا إلى جنب مع العمل المتجدد لمنع ومكافحة التطرف.
2. تعزيز عمل المؤسسات، الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، من أجل مواجهة الهجمات على الأرض ومواجهة الهجمات الإلكترونية وحملات التضليل وفبركة الأخبار وصناعة الكراهية.
3. دعم البنية التحتية المادية والرقمية، التي تقدم مجموعة الخدمات الضرورية للحياة اليومية (مثل الطاقة،والنقل،والرعاية الصحية،والبنوك،وغيرها).
4. "الحماية أو الدفاع السيبراني"، يجب حماية البُنى التحتية وجعلها مرنة ضد كل من الهجمات على الأرض والهجمات السيبرانية، والتي لديها القدرة على إلحاق الضرر بالخدمات وتعطيلها.

2-2 الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب

تبنى مجلس وزراء الداخلية العرب عام 1997م هذه الإستراتيجية بهدف تعزيز جهود الدول العربية والتنسيق بينها لمكافحة الإرهاب. ويقوم مكتب الشرطة الجنائية العربية التابع للأمانة العامة لهذا المجلس بمتابعة تنفيذ هذه الإستراتيجية وإعداد تقرير بهذا الشأن يعرض على المجلس في دورته العادية. وتضمنت هذه الإستراتيجية الخطوط الأساسية لمكافحة الإرهاب في الدول العربية، ثم جاءت الخطط المؤقتة لتنفيذها التي أقرها المجلس لتحديد الإجراءات والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية العربية.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى محاربة الإرهاب والقضاء على أسبابه، وتدعم الحفاظ على أمن الوطن العربي واستقراره، وأسس الشرعية وسيادة القانون، وسلامة العالم العربي وأمنه، والمؤسسات والمرافق العامة والمواطنين. كما تعمل على تعزيز التعاون بين الدول العربية وتنميته وتعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الدولية لمكافحة الإرهاب. ومن أجل التنفيذ السليم للإستراتيجية في كل دولة.

يجب على الدول الالتزام بتشكيل لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب، مكونة من ممثلين عن الأجهزة المختصة، والتي

ستوجّه وتشرف وتنسق بين مختلف الأجهزة المشاركة في عمليات مكافحة الإرهاب. وتتعهد الدول بإنشاء وحدة متخصّصة لجمع المعلومات عن الأعمال الإرهابية وإنشاء وحدة خاصة عالية الأداء لمكافحة الإرهاب.

3) الإستراتيجيات على المستوى الوطني

يمكن ذكر بعض التجارب الوطنية الهامة في هذا الإطار:

الإستراتيجية السعودية

تبنت المملكة العربية السعودية إستراتيجية شاملة ومتعددة الأوجه ومتكاملة لمواجهة الإرهاب تضم الوسائل العسكرية وغير العسكرية، بالإضافة إلى محاربة الإرهاب عبر الإجراءات الأمنية الصارمة وتطبيق الأحكام، حيث تقوم هذه الإستراتيجية على ثلاث ركائز: (**إستراتيجية الوقاية، وإستراتيجية العلاج، وإستراتيجية الرعاية**).

تهدف إستراتيجية الوقاية إلى مد يد العون والمساعدة للجهود الساعية إلى جعل المجتمع يدرك أخطار التفكير المتطرف والمنحرف والضال وتشجيع الوسطية والتفكير المعتدل وتصحيح المفاهيم المغلوطة ومكافحة الأيديولوجيا التي تغذي التطرف.

أما إستراتيجية العلاج أو الوقاية فهي تتجسد في مجموعة من التدابير والتي تدير برامج إعادة التثقيف والمشورة والنصح والإرشاد، وتضم لجان فرعية منها اللجنة الدينية الفرعية التي تضم رجال الدين والعلماء وأساتذة الجامعات، وتتمثل مهمتها بالمبادرة إلى إجراء حوارات مع المحتجزين لإزالة أي شكوك من أذهانهم.

أما فيما يخص إستراتيجية الرعاية فتهدف إلى مكافحة الإرهاب بالتنسيق، وتشمل جهودها ومساعيها التفاعل مع أولئك الذين أُخلي سبيلهم ومع أسرهم وتوفير الدعم المالي والمعنوي لهم ولأسرهم، وتنظيم برامج لإعادة تأهيلهم ومساعدتهم على التكيف مرة أخرى مع متطلبات المجتمع السعودي والاستقرار والاندماج.

الإستراتيجية التونسية

تم اعتماد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب في تونس في نوفمبر 2016 بعد أن تم وضع وثيقتين إستراتيجيتين في عامي 2014 و2015. لكن لم يتم نشرهما مطلقًا لأسباب سياسية بحتة ولرغبة إصدار القانون الأساسي الذي يعوض قانون 2003 لمكافحة الإرهاب قبل نشر الإستراتيجية وهذا يعود لسبب أن الأخيرة تأتي مكملة للقانون؛ كونها توضح وتفسر كيفية التخطيط لتحقيق تدابير القاعدة القانونية على أرض الواقع.

تم بلورت الإستراتيجية التونسية لمكافحة الإرهاب وفق منهج متعدد الأبعاد مرتكز على الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ولعدة إستراتيجيات إقليمية ووطنية ناجحة. ويهدف هذا المنهج إلى عزل ظاهرة الإرهاب عن روافدها التي تغذيها وتحقيقها، وتطوير طرق مكافحة الإرهاب وعدم اقتصارها على المجال الأمني والعسكري في هذه الحرب. مع التركيز على ضمان المشاركة المتوازنة والواضحة بين جميع السلطات والمؤسسات المعنية لتحقيق تدابير استباقية وشاملة لمكافحة الفكر الإرهابي. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى ضمان رؤية واسعة بين جميع أصحاب المصلحة بما يتوافق مع الجهد الوطني في مجال مكافحة الإرهاب.

الإستراتيجية المغربية

تتمثل الإستراتيجية المغربية لمكافحة الإرهاب في "المقاربة الشاملة" وتستند إلى نهج متكامل ومتماسك قائم على تعزيز قيم الوسطية والتسامح وحقوق الإنسان، ترسيخ سيادة القانون وتعزيز الحكومة الأمنية. مع اعتماد الإجراءات الرامية إلى مكافحة الفقر والإقصاء والمساواة الاجتماعية ودعم السجناء المتطرفين والسجناء السابقين وإدماجهم، فضلاً عن التنسيق والتعاون الداخلي والدولي.

الإستراتيجية الأمريكية

تم إصدار أكثر من إستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتعدد الرؤساء واختلاف سياستهم في مجال مكافحة الإرهاب. وآخر إستراتيجية تم نشرها بتاريخ 4 أكتوبر2018م، كان الهدف الأساسي منها هو "هزيمة الإرهابيين الذين يهددون أمن أمريكا، ومنع الهجمات المستقبلية، وحماية المصالح الوطنية". و تنص الإستراتيجية على أنه سيتم تنفيذ "نهج جديد" يتضمن ستة مجالات تركيز رئيسة: (1) ملاحقة الإرهابيين حتى مصدرهم (2) عزل الإرهابيين عن مصادر دعمهم (3) تحديث سلطات مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة وإدماجها وتحديث أدواتها (4) حماية البنية التحتية الأمريكية وتعزيز المرونة (5) مكافحة التطرف الإرهابي والتجنيد (6) وتعزيز قدرات

مكافحة الإرهاب لشركاء الولايات المتحدة الدوليين [2].

الإستراتيجية الكندية

في عام 2018م تم في كندا اتخاذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف. ويُعد إطلاق الإستراتيجية الوطنية خطوة مهمة في عمل كندا للوقاية قدر الإمكان من نوع التطرف الذي يؤدي أولاً إلى العنف. تحدد الإستراتيجية الوطنية نهج الحكومة الكندية لمنع ومكافحة التطرف المؤدي إلى العنف من خلال منع الأفراد من الإيديولوجيات العنيفة وفك ارتباطهم بها.

وتم تحديد ثلاث أولويات: إنشاء وتبادل واستخدام المعرفة، محاربة التطرف المؤدي إلى العنف في الفضاء الإلكتروني، ودعم التدخلات، وتواصل الحكومة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد كندا وشعبها ومصالحها في جميع أنحاء العالم، مع حماية الحقوق والحريات.

الإستراتيجية الإسبانية

تنقسم إستراتيجية إسبانيا لمكافحة الإرهاب إلى أربعة أجزاء:

خصص الجزء الأول إلى "الوقاية"، والهدف منه اكتشاف ومنع ظهور الإرهاب والتطرف العنيف، والحد من توسعهما من خلال معالجة أسبابه، ودعم وحماية الأفراد والجماعات الأكثر ضعفاً من خلال تشجيع وتعزيز التنسيق والتعاون بين جميع المنظمات والمؤسسات العامة والخاصة في مكافحة التطرف العنيف وتعزيز مشاركة المواطنين في ممارسة المسؤولية الجماعية. كما يهدف جزء الوقاية إلى دعم وسائل منع تمويل الإرهاب والتطرف، وتشجيع التواصل الإستراتيجي الفعال والاستباقي في مواجهة الرسالة الراديكالية على أساس القيم الديمقراطية المعترف بها في الدستور والتي تعزز مصالح جميع الفاعلين والمجتمع ككل.

ثم يتمثل الجزء الثاني من الإستراتيجية في "الحماية" والذي يتجسد في ضمان أعلى مستويات الأمن والحماية للمجتمع والمواطنة والمؤسسات والمصالح الوطنية، والحد من آثار الإرهاب والتطرف العنيف وإظهار عمل الدولة بشفافية. ومن خلال تعزيز العمل المنسق للإدارات العامة والتعاون مع القطاع الخاص ووضع إطار تشريعي لتعزيز الأمن ضد الإرهاب والتطرف العنيف، مع ارساء استمرارية المكافحة.

يهدف الجزء الثالث وهو "التتبع" والمتمثل في تواصل مكافحة النشاط الإرهابي والتطرف العنيف، إلى كشف وإجراء البحوث حول الإرهابيين والمتطرفين العنيفين بطريقة متكاملة وشاملة، ومنع التخطيط لأعمالهم وتنفيذها، وأيضًا العمل ضد شبكات الدعم واللوجستيات والتمويل، والتأكد من إتاحتها للمحاكمة. ويتم هذا عن طريق دعم التنسيق بين مختلف الإدارات المشاركة في مجال مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني ودعم التعاون الدولي.

أما الجزء الرابع من هذه الإستراتيجية فهو يتمثل في "الاجابة" على الإرهاب من خلال التقليل من عواقب العمل الإرهابي وضمان أقصى قدر من الدعم للضحايا من خلال إصلاح الضرر الناجم وأخذ الإجراءات اللازمة والخطط للتعافي السريع واستخلاص الدروس المستفادة من أجل إعداد تدابير الاستجابة المستقبلية.

4) إستراتيجية التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب وملاءمتها مع الإستراتيجيات الدولية والوطنية

تم الإعلان عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب في عام 2015م، عقبه اجتماع لوزراء الدفاع لدول التحالف تمخض عنه البيان الختامي للاجتماع الأول لمجلس وزراء دفاع التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب.

إن المتمعن في هذا البيان الختامي، يلاحظ أنه يحتوي على جزأين أساسيين: أولهما أهداف التحالف وهي كلها أهداف تقتضي التعاون والتنسيق في المجالات المتعلقة بمحاربة الإرهاب بين الدول الأعضاء وله طابع دولي بحت. أما الجزء الثاني فهو يحتوي على التزامات معينة منها خاصة: صلاحيات تعيين الأمين العام والقائد العسكري للتحالف،

(2) في المقابل، ركزت الإستراتيجية الوطنية السابقة للرئيس السابق أوباما لمكافحة الإرهاب، والتي نُشرت في 28 جون 2011م، بشكل أساسي على التهديدات الإرهابية العالمية المنبثقة من القاعدة والكيانات المرتبطة بها. كان الهدف الأسمى لهذه الإستراتيجية هو «تعطيل وتفكيك القاعدة والجماعات التابعة لها وأتباعها». ركزت الاستراتيجية على التهديدات التي يشكلها الانتشار الجغرافي للقاعدة والشركات التابعة لها وأتباعها، وحددت المبادئ التي من شأنها توجيه جهود مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة: الالتزام بالقيم الأساسية، وبناء الشراكات الأمنية، وتطبيق الأدوات والقدرات بشكل مناسب.

اعتماد النظام الداخلي ولوائحه والميزانية السنوية، اتخاذ التدابير المتعلقة بتسمية ممثلي الدول، بناء الشراكات مع المنظمات الدولية....

ويباشر التحالف من الناحية القانونية والوظيفية صلاحياته ككل المنظمات الدولية. ويضم التحالف في عضويته (42) دولة. أما الدول الممثلة حاليًا لدى التحالف فهي (27) دولة وهي مرشحة إلى الارتفاع.

ويكتسي عمل التحالف الطابع الدولي من حيث الأهداف التي لا يمكن ممارستها إلا بالتعاون والتنسيق بين الدول. ويستقبل الممثلين الرسميين للدول مثل جميع المنظمات الدولية. ويقوم التحالف ببناء شراكات واتفاقات مع عدة دول ومنظمات في مجال أهدافه ويعمل مثل كل المنظمات الدولية المشتغلة سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي.

أما في خصوص النشاط يعتبر التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب تجربة فريدة على المستوى الإقليمي بل وعلى المستوى العالمي. وتستوجب الإشارة هنا أن أهداف التحالف تتجاوز تسميته "تحالف عسكري" حيث يعتني التحالف أساسًا بكل الجوانب الشاملة لمحاربة الإرهاب.

وحسب المعلومات المتاحة ليس هناك تجربة مماثلة على المستوى الإقليمي بل وحتى الدولي. حيث أن التجارب المقارنة بما فيها التجارب الوطنية تشتغل إما بالجوانب العسكرية فقط أو حصرًا بالجوانب الأخرى لمكافحة الإرهاب.

ومنذ نشأته عمل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب على إرساء إستراتيجية خاصة لمحاربة الإرهاب.

يعمل التحالف طبقًا لمقاربة عمودية أي حسب القطاعات أو المجالات:

- **المجال الفكري:** يكمن هذا المجال في المحافظة على عالمية رسالة الإسلام الخالدة، مع التأكيد على المبادئ والقيم الإسلامية كالاعتدال والتسامح والرحمة، والتصدي لنظريات وأطروحات الفكر الإرهابي من خلال إيضاح حقيقة الإسلام الصحيح، وإحداث الأثر الفكري والنفسي والاجتماعي لتصحيح هذه المفاهيم الإرهابية المتطرفة.

- **المجال الإعلامي:** يتعلق خاصة في تطوير وإنتاج ونشر محتوى تحريري واقعي، وعلمي، وجذاب لاستخدامه في منصات التواصل والقنوات الإعلامية التابعة للتحالف أو من أطراف أخرى، بهدف فضح وهزيمة الدعاية الإعلامية للجماعات المتطرفة، وترسيخ الأمل والتفاؤل، وقياس الأثر على العقليات والسلوكيات.

- **مجال محاربة تمويل الإرهاب:** تكمن في التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في مجال محاربة تمويل الإرهاب في الدول الأعضاء، ومشاركة أفضل الممارسات، وتطوير أُطر العمل القانونية والتنظيمية والتشغيلية، وتيسير تبادل المعلومات لدعم عمليات الوقاية والكشف والقبض على المتورطين في تمويل الإرهاب.

- **المجال العسكري:** يخص المساعدة في تنسيق تأمين الموارد والتخطيط للعمليات العسكرية لمحاربة الإرهاب في الدول الأعضاء، وتيسير عمليات تبادل المعلومات العسكرية بصورة آمنة، وتشجيع الدول الأعضاء على بناء القدرات العسكرية لمحاربة الإرهاب من أجل ردع العنف والاعتداءات الإرهابية.

تتقاطع هذه المجالات الأربعة مع الإستراتيجيات الدولية أو الإقليمية أو الوطنية، حيث أن كل مجال باستثناء المجال العسكري يحتوي بالضرورة على الجانب الوقائي والحمائي والردعي.

تطابق الإستراتيجيات المقارنة وإستراتيجية التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

إستراتيجية التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب	الإستراتيجيات الدولية و الإقليمية و الوطنية	التقاطع بين إستراتيجية التحالف والإستراتيجيات المقارنة
المجال الفكري المحافظة على عالمية رسالة الإسلام الخالدة، والقيم الإسلامية والتصدي لنظريات وأطروحات الفكر الإرهابي .	**وقاية** تشجيع الوسطية والتفكير المعتدل وتصحيح المفاهيم المغلوطة ومكافحة الأيديولوجيا التي تغذي التطرف	**وقاية –حماية – ردع** اكتشاف ومنع ظهور الإرهاب والتطرف العنيف والحد من توسعهما من خلال معالجة أسبابه. دعم وحماية الأفراد والجماعات الأكثر ضعفاً في محاربة التطرف العنيف وتعزيز مشاركة المواطنين في ممارسة المسؤولية الجماعية على أساس القيم العالمية. ضمان أعلى مستويات الأمن والحماية للمجتمع والمؤسسات والمصالح الوطنية، والحد من آثار الإرهاب والتطرف العنيف وإظهار عمل الدولة بشفافية. وضع إطار تشريعي لتعزيز الأمن ضد الإرهاب والتطرف العنيف، مع ارساء استمرارية المكافحة.
المجال الإعلامي تطوير وإنتاج ونشر محتوى تحريري واقعي، وعلمي، وجذاب لاستخدامه في منصات التواصل والقنوات الإعلامية التابعة للتحالف أو من أطراف أخرى، فضح وهزيمة الدعاية الإعلامية للجماعات المتطرفة، وترسيخ الأمل والتفاؤل، وقياس الأثر على العقليات والسلوكيات.	**حماية** إستراتيجية الرعاية تهدف إلى تقديم يد المساعدة إلى الأسر وتنظيم برامج لإعادة تأهيلهم وعلى التكيف مرة أخرى مع متطلبات المجتمع والمساعدة على الاستقرار والاندماج.	**وقاية – حماية – ردع**

إستراتيجية التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب	الإستراتيجيات الدولية و الإقليمية و الوطنية	التقاطع بين إستراتيجية التحالف والإستراتيجيات المقارنة
مجال محاربة تمويل الإرهاب التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في مجال محاربة تمويل الإرهاب في الدول الأعضاء، وتيسير تبادل المعلومات لدعم عمليات الوقاية والكشف والقبض على تمويل الإرهاب.	**ردع** وعزل الإرهابيين عن مصادر دعمهم.	**وقاية – حماية – ردع** دعم وسائل منع تمويل الإرهاب والتطرف، وتشجيع التواصل الإستراتيجي الفعال والاستباقي في مواجهة الرسالة الراديكالية.
المجال العسكري المساعدة في تنسيق تأمين الموارد والتخطيط للعمليات العسكرية لمحاربة الإرهاب في الدول الأعضاء، وتيسير عمليات تبادل المعلومات العسكرية ، وتشجيع الدول الأعضاء على بناء القدرات العسكرية لمحاربة الإرهاب من أجل ردع العنف والاعتداءات الإرهابية.	**ملاحقة الإرهاب أمنيًا وعسكريًا.** وتعزيز النظام المعلوماتي.	**ردع (تتبع)** ملاحقة الإرهابيين محاربة النشاط الإرهابي والتطرف العنيف، كشف وإجراء البحوث حول الإرهابيين والمتطرفين العنيفين، منع التخطيط لأعمال الإرهابية وتنفيذها، وضد شبكات الدعم واللوجستيات والتمويل، والتأكد من احالتها للعدالة. التقليل من عواقب العمل الإرهابي وضمان أقصى قدر من الدعم للضحايا من خلال إصلاح الضرر الناجم وأخذ الإجراءات اللازمة والخطط للتعافي السريع واستخلاص الدروس المستفادة من أجل إعداد تدابير الاستجابة المستقبلية. دعم التنسيق بين مختلف الإدارات على المستوى الوطني ودعم التعاون الدولي.

وبالتالي هناك ملاءمة تامة بين إستراتيجية التحالف ومختلف الإستراتيجيات مع الإشارة إلى أن عمل التحالف يركز على العناصر الهامة التي يبنى عليها كل عمل إرهابي مهما كان مصدره وطبيعته ووسائله: وهي الفكر والمال والإعلام مع الجانب العسكري.

ملاحظات واستنتاجات

ما هو مدى تناسق كل هذه الإستراتيجيات وملاءمة إستراتيجية التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب مع الإستراتيجيات الدولية والوطنية لمكافحة الإرهاب؟

نلاحظ عدة نقاط تشابه بين إستراتيجيات مكافحة الإرهاب العالمية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، وإن اختلفت طرق صياغة التوصيات فإن هدفها واحد، وهو إعلان الحرب على الإرهاب واقتلاعه من جذوره.

لهذا تم الإجماع في جميع الإستراتيجيات على ضرورة مكافحة التطرف باعتباره الطريق المؤدية للإرهاب، خاصة أنه يمثل حجر الأساس لتكوين شخصية في نفس الوقت هشة ومتعصبة وعنيفة للفرد، ومن ثم التحاقه بالعناصر الإرهابية.

من جهة أخرى عرجت جميع الإستراتيجيات العالمية والإقليمية لمكافحة الإرهاب على أهمية التعاون الدولي في هذا المجال خاصة أن الإرهاب أصبح ظاهرة تتخطى حدود الدولة الواحدة ويترعرع خاصة في حدود الدول التي تعاني من تدهور أمني والتي تشهد حروب أو ثورات أين تعم الفوضى ويغيب الاستقرار الأمني. في نفس السياق تم الربط بين الجريمة الإرهابية بالجرائم المنظمة العابرة للحدود كالتهريب والمخدرات.

وأولت الإستراتيجيات العالمية والإقليمية لمكافحة الإرهاب اهتمامًا بالإرهاب الحديث أو ما يسمى بـ "الإرهاب الإلكتروني" الذي ولد معه جيل جديد من الإرهابيين، حيث أصبحنا نتحدث عن "إرهابي مثقف" مطلع على أحدث التكنولوجيات ومجال المعلوماتية لاعتماد الإنترنت ولاستقطاب وتكوين الإرهابيين وتنظيم العمليات الإرهابية، مما يستوجب على الدول تطوير أساليب مكافحتها لهذه الجريمة.

أما فيما يخص الإستراتيجيات الوطنية في مختلف دول العالم فهي مستوحاة من الإستراتيجيات العالمية والإقليمية، وبالتالي لا تختلف عنها كثيرًا، لذلك نلاحظ أن الإستراتيجيات الوطنية تتشابه في الأهداف الأساسية لمكافحة الإرهاب لكنها تختلف في بعض التوصيات لاختلاف إمكانيات وخلفيات وخاصيات كل دولة.

خاتمة

إن الإرهاب ليس بالشيء الجديد، ويمكن اعتباره كظاهرة تاريخية متزامنة مع أقدم الحضارات الإنسانية مهما كان مستواها الاقتصادي والاجتماعي أو دينها أو لغتها أو ثقافتها أو قوتها العسكرية والمالية.

أن الانتصار على المجموعات الإرهابية المتعددة في بداية هذا القرن الجديد هو مسؤولية الجميع: دول، منظمات حكومية وغير حكومية، والمجتمع المدني، والأكاديميين، ورجال العلم، ومؤسسات مالية، وإعلاميين، وهو مرتبط أساسًا بقدرة كل هؤلاء الفاعلين باعتباره فكرًا لا ينمو إلا في المجتمعات الهشة بصفة أو بأخرى وهو يحتاج إلى موارد مالية لتحقيق أهدافه وإلى وسائل اتصال لبث انحرافاته الفكرية المغلوطة خاصة لدى الشباب والمجموعات الهشة. وذلك يعني خاصة أن الحلول الأمنية والعسكرية هي بالطبيعة أساسية لمحاربة الإرهاب، ويؤدي نظام الاستخبارات التقليدي والتكنولوجي دورًا أساسيًا في هذا الإطار، ولكن يقتضي اجتثاث الآفة من جذورها إيجاد حلول أخرى موازية تبدو صعبة المنال والتنفيذ؛ كونها لا تضمن نتائجها على المستوى الآني أو على المدى القصير. ولكنها الوحيدة التي تؤمن حماية طويلة المدى للدول والمجتمعات والشعوب من الفكر الإرهابي والمتطرف الذي يؤدي إلى الأعمال العنيفة التي تحدث البلبلة والخوف وتزعزع استقرار وأمن المجتمعات وتهدد القيم الإنسانية الأبدية.